قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

## هل من مبارز؟

راودني حلمُ أن أكون رساماً منذ أن قال السيّد رئيس الوزراء قبل أيام مقولته الآتية: "الصدر الذي هو مدرسة للفكر التي نشأنا وتسلحنا بها في وقت كانت التحديات الفكرية الإلحادية والماركسية والعلمانية واستطعنا بفكره تهديم كل هذه الأفكار الغريبة، وأضاف: سنهدم الحداثوية بفكره".

كنتُ في طفولتي البعيدة أحلم أن أكون رساماً لكنّ الكتابة أخذتني بعيداً وها أنا أستعيد حلمي بفضل مقولة دولة رئيس الوزراء. فأنا أحلم منذ أيام برسم لوحة ذات بعد أسطوريّ، لو كنت رساماً لرسمتها وأسميتها "قاتل التنين". لكني للأسف لست رساماً ولا أزاحم أهل الفنّ على اختصاصهم، كما يزاحم آخرون أهل الفكر والفلسفة على اختصاصهم، ولذا قررت عرض فكرة اللوحة أمام الملأ عسى أن تجد لها موهبة تستطيع تنفيذها على الورق أو الكانفاس بالحبر أو بالفحم، بالألوان الزيتية أو الأكليريك.

اللوحة يظهر فيها تنين بأربعة رؤوس، ثلاثة من الرؤوس مقطوعة وملقاة على الأرض، والرأس الرابع ما زال وحيداً يصارع به التنين للبقاء على قيد الحياة، وبجوار التنين المدحور الذي يكاد يسقط، يظهر فارس فارع القامة وفي يده سيف يقطر دماً، ولكي تكتمل الغرائبية فإن الفارس يلبس نظارتين.

الرؤوس الثلاثة الملقاة على التراب ويسيل منها الدم مكتوب على كلّ منها كلمة واحدة، فعلى الرأس الأول مكتوب كلمة "إلحاد" وعلى الثاني مكتوب "علمانية" وعلى الثالث "ماركسيّة"، بينما الرأس الرابع الذي مازال لم يقطعْ بعدُ فمكتوب عليه بالخطّ الكوفيّ "حداثة".

يمكن للرسام أن يستبدل هذه الكلمات بترجمتها الإنكليزية فقط، كما يمكن له أن يورد الكلمتين العربية والإنكليزية معاً.

الفارس ذو السيف الذي يقطر دماً يلبس ملابس عربية دلالة على الأصالة، مع أننا يمكن أن نلبسه ثياباً رومانية مثلاً لبثّ حمولة تأريخية أسطورية في العمل الفنيّ، لكنّ شرط النظارتين ضروريّ، للتغريب كما قلنا، ولينشغل نقاد الفنّ بعدنا بالكلام عن عبقرية الربط بين الأسطوريّ واليوميّ.

خلفية اللوحة حائط أسود عليه صور تمثل مشاهد من تأريخ العراق، وشعارات ولافتات وكتابات بخط اليد من قبيل "الشيوعية كفر وإلحاد"، "جئنا لنبقى"، "جئنا بقطار أمريكيّ"، "ما ننطيها""، وكلمات عبثية مثل "حطمنا الإلحاد والماركسية والعلمانية"، "اتركني مخطوبة"، "سنحطم الحداثة"، "احترم تحترم"، القانون فوق الجميع"، "أمة عربية واحدة"، "الياخذ أمي يصير عمي" وسواها من الكلمات التي لا معنى لها لكنها عضوية ومهمة لإيضاح الجوّ العبثيّ الذي تدور فيه أحداث ملحمة "القضاء على التنين".

يمكن للفنان استخدام تقنية الكولاج في العمل، ليلصق قصاصات من جرائد قديمة وجديدة، نصف صفحة من جريدة "الثورة" تمجّد الرئيس محطم الإمبريالية والذي هزّ اسمه أمريكا، وربع صفحة من جريدة رسمية صدرت قبل يومين تشيد بمناقب الزعيم الذي حطّم أصنام الإلحاد والماركسية والعلمانية ويتهيأ لتدمير الحداثة التي هي رجس من عمل الشيطان.

لوحة كهذه ستكون أعظم من غورنيكا بيكاسو، وسيكون لها أن تكون شاهداً مكثفاً ومختصراً لتأريخ العراق الحديث، فيا أيها الفنانون التشكيليون ... هل من مبارز؟

### ملفّ "الهوية الوطنية في مهبّ الهويات الصغرى"

# حتى لا تنتحر الحضارة

الفن يحرر الانسان من ضغوط الهويات الصغرى

نادية الآلوسي

وحتى يعود طريق الحرير يمر عبر بغداد مزهراً بالثراء المعرفي والرخاء ليحمل خطى العراقيين إلى أرض المستقبل.

لم نكد نفيق من صدمة الاجتياح العسكري الأميركي للعراق الذي أسقط واحدة من أعتى الدكتاتوريات في العالم المعاصر، حتى وجدنا أنفسنا وسط مشهد ملتبس الخطوط حافل بصور مشوشة معالمها طغى القاتم من ألوانها على المشرق والمبهج منها.

لقد تناول العراقيون جرعة الحرية دفعة واحدة بعد حرمان طويل وما تحقق نتيجة التحول المرتبك نحو النظام الديمقراطي سبب صدمة أخرى لا قل في حجمها عن صدمة التحرر من الدكتاتورية. وليست الصدمة في أن ما تحقق لم يكن بمستوى طموح العراقيين، فذلك مفهوم لكون الديمقراطية عملية تراكمية تحتاج إلى زمن وممارسة لتنمو وترسخ، لكنها في الفوضى وحجم الخراب الذي اجتاح معظم مدن العراق ولم يكن متوقعا، وتمثل في عدة أوجه أشدها خطورة الانقسامات الإثنية والمذهبية وتشتت الهوية العراقية إلى هويات فرعية، ولم يعد الانتماء إلى الوطن يوازي في أهميته وثقله الانتماء إلى القومية أو العشيرة أو الطائفة.

إن سرعة تفتت هوية الأمة العراقية الكبرى إلى هويات فرعية صغرى إثنية وطائفية تقابل مقدار الكبت والقهر الذي عاناه الشعب العراقي طوال ما يزيد على أربعة عقود من الاستبداد والتسلط من قبل أنظمة حاكمة مختلفة. فالنظم الاستبدادية في العراق بمساعدة السلطة الدينية خلقت على مدى تلك العقود جيلا مغيب العقل والإرادة لا يرى مرغما إلا ما تراه هاتان السلطتان.

وسواء كان التفتّت الذي أصاب الهوية العراقية الكبرى بفعل عوامل خارجية أم داخلية، بنوايا مبيتة أم فرضتها الهزة الكبيرة التي ضربت المجتمع العراقي بعد تحرره، فهو مشروع سياسي دائم ولا شأن له بالمشروع الثقافي للمجتمع. فالأمة العراقية طالما كانت وحدة متماسكة فريدة ومتميزة لكونها ضمت تحت جناحيها تنوعا بشريا وثقافيا جميلا وخلاقا صنع في ماضيه حضارة أصيلة نشأت في ميزوبوتاميا، بين النهرين، وانفتحت إلى العالم متفاعلة مع الحضارات الأخرى ومؤثرة فيها. وهناك تمازج لغوي بين العراقيين دون أن يعني انتماؤهم إلى قومية واحدة ودوما كانت الوسطية الدينية هي نهجهم، والتناغم في الطبائع يدل على أن حضارة العراق قائمة على أسس ثقافية غير شوفينية، ولم تفلح الاجتياحات الثقافية على مر العصور في التأثير الفاعل سلبا على هذه الخصائص المميزة.

لكن الأنظمة الحاكمة والأيديولوجيات السياسية والدينية تدخلت في تحديد هوية المجتمع، وكانت حتمية سيادة القومية العربية التي همشت القوميات الأخرى وساندت أيديولوجية دينية على حساب ايدولوجيا مغايرة، ثم قسر الأفراد على أن يذوبوا في كيان واحد تحت مسمى الهوية الوطنية أسبابا مباشرة في تدمير الذات الفردية وبحث الفرد عن هوية له بديلة. فالفرد مسلوب الإرادة والذي لا يقيم على أساس ثقافته وعلمه وإبداعه تضعف شخصيته ويفقد إحساسه بقيمة عقله ويتملكه هاجس الخوف وسط مجتمعه فيندفع إلى عشيرته أو طائفته باحثا عن القوة التي تحمي ضعفه. لكن الانتماء للعشيرة أو الطائفة لهذه الأسباب زاد الفرد ضعفاً وتغييباً لعقله بسبب الضغوط التي يتعرض لها لكي لا يتميز خارجهما.

والإنسان بمجرد انخراطه في الجمهور بهذه الطريقة يهبط إلى درجة أدنى وتتلاشى شخصيته وتمتص الجماعة نشاطه الفكري ويتحول إلى فرد غريزي وربما همجي وتصبح تصرفاته عفوية وأحيانا عدائية.

وساهمت الحرية المكتسبة بعد إسقاط النظام الدكتاتوري في إطلاق كل ذلك وساهم في تغذيته إفلاس الأحزاب السياسية كثيرة العدد وخلوها من أفكار مستقبلية لبناء الدولة العراقية المدنية، فتعكزت الأحزاب القومية على الهوية القومية والدينية على الهوية المذهبية.

لقيت هذه الأحزاب استجابة واسعة ضمنت لها النجاح في الانتخابات لأن الاستعداد لدى الأفراد كان قائماً، وصار أقوى لأنه حقق لكثير من المؤيدين مكاسب مادية كبيرة لن يتم التخلي عنها بسهولة.

لكن الدولة المدنية لكي تقوم وتقوى تحتاج إلى مجتمع سليم يتمتع الفرد فيه بشخصية قوية وعقل مستنير قادر على التفكير والخلق، لأن العقل هو الذي يشكل الهوية الحقيقية للفرد واستمرار تغييب العقل بهذه الصورة يعني أن حضارتنا تنتحر. وعلى عاتق المثقف العراقي الحر تقع مسؤولية كبيرة ومعركته شرسة. لأن عليه مخاطبة الجمهور بطريقة تفك عنه القيود المكبلة لفكره ويساعده على التحرر من ضغوط العشيرة والطائفة التي لا تريد تحريره لأنها تقوى به.

> **تقع على عاتق المثقف العراقي الحرّ مسؤولية كبيرة لأن عليه مخاطبة الجمهور بطريقة تفكّ عنه القيود المكبّلة لفكره وتساعده على التحرر من ضغوط العشيرة والطائفة.**

ويجب أن يكون المثقف هو المبادر الأول بأية طريقة ولا ينتظر المبادرة من أحد، لكن بالممارسة وليس بالخطاب الموجه فقط. الاندماج مع الناس، توظيف الدراما بشكل يعيد الشخصية العراقية الأصيلة، تجنب المجاملات في مناسبات ثقافية تكرس أبعاداً طائفية وإثنية. الفنان المسرحي جندي مهم في هذه المعركة الصعبة، فمسرح الشارع يمكن أن يوظف بصبر ليجذب اهتمام العامة، الموسيقى العراقية الأصيلة والمتميزة أين اختفت؟

لا يجب أن ينتظر المثقف أن يقوم السياسي بدور ما لتخليص العراق من محنة تشتت الهوية، فالسياسي يعمل بقدر ما تمليه عليه مصلحته وما يراه في ساحته ولن يكون لديه خيال مطلق التفكير مثلما المثقف الذي يعايش هموم مجتمعه وينظر إلى مصير وطنه بعين لا يمتلك نظرتها السياسي. ما على السياسي فقط هو العمل على تأسيس دولة المواطنة التي تساوي بين جميع مكونات الوطن الواحد تحت مظلة قانون عادل ومحترم.

وحتى لو كان المثقف يميل إلى تأييد جهة سياسية معينة وله مطلق الحرية في ذلك، فإن عليه أن يكون فاعلاً داخلها بطريقة تصحح مسارها إذا رأى المثقف أن السياسيّ يحيد عن الصواب.

المهمة صعبة والطريق طويل وشائك ومهما طال الزمن ومهما كانت الاستجابة لجهد المثقف بطيئة، فإن الغاية تستحق الجهد والمحاولة، ولا بأس إن كانت عودة إلى الوراء وليتها تكون إلى الوراء الميزوبوتامي، ولكن عودة من أجل أن نبدأ من جديد ونحرق كل مرحلة هادمة لبناء الإنسان العراقي الجديد، إنسان المستقبل.

# بعض معايير النجاح والفشل في تقييم الواقع الأمني

طارق الجبوري

**لا يزال الواقع الأمني يشكّل التحدي الأكبر أمام الحكومة رغم ما تحقق فيه من نجاحات قياساً بما كانت تعيشه مدن العراق في السنوات السابقة خاصة الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ وتفجير قبة الإمامين العسكريين في سامراء إلى عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وامتداد شرارة الفعل الإجرامي إلى مدن أخرى وبالأخص العاصمة بغداد ومحاولة إثارة حرب طائفية أفشلت استعارها جهود الخيرين.**

غير أن تلك النجاحات لا تجعلنا نغالي وننسى أننا ما زلنا بعيدين عن معايير النجاح وما يحتاجه هذا الواقع الصعب والمتشابك من جهد مضاف لتأمين الاستقرار فيه، خاصة وقد تداخلت فيه الصراعات السياسية لتلقي بظلالها القاتمة عليه، كما أن من المبكر جداً ادعاء الجاهزية الكاملة لقواتنا الأمنية التي ما زالت تحتاج إلى الكثير خاصة في مجال العمل الاستخباراتي الدقيق الذي تتفق مختلف الأطراف على تدنّيه وانخفاضه.

كما أن الملاحظة الكبرى التي لا يمكن التغاضي عنها أن أكبر الإنجازات المتحققة في المجال الأمني إبان انعقاد القمة العربية الأخير في بغداد اعتمد على توسيع عدد السيطرات وتكثيف انتشار القوات الأمنية وتطويق المناطق وحملة الاعتقالات التي سبقت القمة وغيرها من الإجراءات التي لا يمكن عدها مؤشرا استباقيا ومطمئنا، بقدر ما يعكس ضعف عنصر المبادأة لدى أجهزتنا الأمنية، التي نستغرب إصرارها على السيطرات وهو ما نعتقد انه يأتي ضمن النهج الدفاعي المستكين بحسب المصطلحات العسكرية، ما يعني أن العدو ما زال هو الذي يختار توقيت الهجوم ومكانه، ووجود ضعف في العمل الاستخباراتي أفصحت عنه لجنة الأمن والدفاع البرلمانية في أكثر من مناسبة مطالبة الجهات المتخصصة بسد هذه الثغرة في واقعنا الأمني.

ومع تقديرنا لكلمة الوكيل الأقدم لوزير الداخلية عدنان هادي الأسدي في اجتماع وزراء الداخلية العرب التي قال فيها "إن العراق نجح في الحد من الأعمال الإرهابية بنسبة ٨٠ ٪ مقارنة بعام ٢٠٠٧" وهي منطقية وتستند كما يبدو إلى إحصاءات عن عدد الجرائم الإرهابية، غير أنها من جانب آخر لا يمكن أن تخفف من قلق المواطن وخوفه شبه الدائم من تعرضه في أية لحظة إلى عمل إرهابي ويعزز ثقته بإمكانية الأجهزة الأمنية من توفير الحماية له ولعائلته،وربما ما حدث مؤخراً في سوق الشعب من جريمة دليل صارخ على ذلك.

فرغم ما موجود في تلك المنطقة من نقاط حراسة وسيطرات وإجراءات أمنية تمكن المجرمون من تنفيذ سرقتهم لمحال الصاغة وقتلهم الأبرياء بمن فيهم عناصر من تلك الأجهزة بصورة وكيفية تجعل كل واحد منا يتساءل عن حقيقة معايير النجاح تلك. كما أن ما جرى في حديثة من جريمة يؤشر هو الآخر عن خلل كبير في هذا الواقع وعدم فاعلية الإجراءات المتخذة.

وإذا أضفنا إلى ذلك تلك العمليات الإرهابية التي نفذت يوم الثلاثاء العشرين من آذار وما سبقه من خروقات وما تلاه، لاتّضح للجميع خطأ تقديرات بعض مسؤولي الأجهزة الأمنية الغارقة في التفاؤل.

أن وجود هذا العدد الكبير من السيطرات، دون فاعلية، بحد ذاته يعطي مؤشراً سلبياً للمواطن عن هشاشة الوضع الأمني حيث يقتصر عملها في الغالب على تضييق مرور المركبات وزيادة إرباك حركة السير والتعرض لحقوق المواطن أحيانا لأتفه الأسباب ومساءلته عن قضايا جانبية كثيراً ما تناولتها أجهزة الإعلام بالنقد.

ومن المناسب التذكير مجدداً بأن الواقع الأمني مرتبط بجملة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، والخلل في أي واحد منها يؤثر على عملية استقراره بشكل طبيعي، وبذا فما نحتاج إليه إصلاحات كبيرة تعيد النظر بجملة الممارسات منذ ٢٠٠٣ إلى الآن، إضافة إلى أهمية تطوير عمل الأجهزة الأمنية من جيش وشرطة وإدخالهم في دورات تطويرية بين فترة وأخرى لتطوير قابلياتهم، خاصة أن اغلبهم ولظروف العراق في المرحلة الماضية قد زج بالواجب بعد دورات قصيرة غير مجزية.

استقرار الأمن ومسؤولية حماية المواطن مهمان لكنهما يحتاجان إلى عقلية تضع خططاً عملية وواقعية ولا تكتفي بإجراءات تقليدية لم تثبت نجاحها، كما تتطلب تثقيف عناصر الأجهزة الأمنية بكيفية التعامل المرن مع سكان الأحياء التي يتواجدون فيها وكسب محبتهم وثقتهم، والابتعاد عن لغة الزجر المنفرة. نعم إن هنالك أوامر لا يستطيع حتى الضابط المعني تجاوزها أحيانا وهذا يفهمه المواطن جيداً ولكن ما لا يستسيغه هو استخدام لغة التعنيف من بعض هذه العناصر مع المواطنين. ومثلما اتخذ البعض الهدوء الذي ساد بغداد في الأيام التي سبقت القمة وأثنائها ذريعة لاستمرار هذا النهج فعليه أن يستذكر تلك الكلمات الجميلة التي كان يخفف بها رجال السيطرات عن المواطنين عندما يخاطبونه قائلين "آسفين على الإزعاج والتأخير".. كلمات بسيطة لكن كان لها وقعها المؤثر علينا، كما على هذه الأجهزة تذكر رسالة رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة واعتذاره إلى البغداديين وتمثّل روحها.

اجراءات غير فاعلة ومربكة لحركة السير

# بناء الدولة من خلال نقل المعارف

أوس عزالدين عباس

من أهم المشاكل التي تواجه الدول الضعيفة بالخصوص مشكلة بناء مؤسساتها ونظامها التنظيمي والقانوني، وإذا كانت الدول المتقدمة، وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا الغربية وكوريا الجنوبية واليابان، ودول أخرى من جنوب شرق آسيا قد تجاوزت مرحلة البناء المؤسساتي، وشيدت نظامها الديمقراطي حتى أصبحت توصف بالدولة القوية المقتدرة، والتي تكون قوة قدرتها قد تحققت إلى أقصى درجات التحقيق، فإن الدول الضعيفة، وهي الدول التي تفتقر إلى الاستقرار الأمني والسياسي وتعاني الضعف الاقتصادي وفساد جهازها الحكومي إلى درجة خطيرة ليشكل واحدا من أبرز معالم ضعفها، فإن هذه الدول تواجه مصاعب متعددة وقاسية في مرحلة البناء المؤسساتي والقانوني والدستوري، على الرغم من المعونات والمساعدات المقدمة من الدول القوية إليها.

وكما يشير المفكر (فوكو ياما) في كتابه (بناء الدولة) فإن عملية نقل المعارف والعلوم والمساعدة الفاعلة في عملية بناء الدولة تواجه عثرات في عملية الانتقال، بالإضافة إلى أن عملية نقل الثقافة الاجتماعية، التي يطلق عليها (الرأسمال الاجتماعي)، فإنها تبدو أكثر صعوبة في هذا السياق، والحقيقة أن الرأسمال الاجتماعي السائد في أغلب الدول الفاشلة والضعيفة يشكل المعيار الأكثر وضوحا في إعاقة البناء المؤسساتي والقانوني للدولة، فإذا كانت الثقافة المتعذرة في الأمور الإدارية لطبقة الموظفين في كوريا الجنوبية واليابان تعد النزاهة والاستقامة وأداء المهام بشرف، فإن هذا يشمل أيضا الجهاز الإداري الأوروبي الغربي أيضاً.

ولذلك فإن ما يمكن ملاحظته من انتشار لقيم تؤكد روح الاتكالية والاستئثار بالسلطة واستغلال المناصب الإدارية لحساب المصالح الشخصية للمدراء والوكلاء المسؤولين عن الإدارات العامة في دول الشرق الأوسط، التي فيها تتحول عملية المحاسبة والمراقبة إلى ما يشبه المستحيل، خاصة في ما يتعلق بالخدمات الأوطأ قدرة على مراقبة درجة إنجازها وتحققها. فعلى سبيل المثال، وهو ما يشير إليه (فوكو ياما) فإن المؤسسات التعليمية والتربوية هي الأكثر صعوبة في عملية المراقبة والمحاسبة، فمن يستطيع تقييم أداء مديري المدارس والمدرسين حتى لو تشكلت لجان مشتركة في المدارس لمجالس الآباء والمدرسين؟ إذ أن هذه المجالس ليس لها قدرة المحاسبة لأنها أساسا غير قانونية، ويبقى الحل في عملية انتقال القيم والمعايير السائدة لبناء الدولة، التي تقتصر على النخب المتعلمة في جامعات ومعاهد الدول المتقدمة وفي مراكزها التأهيلية، فإن هؤلاء يحاولون نقل هذه القيم إلى دولهم، لكنهم يواجهون مشاكل وصعوبات في طريق عملهم مادامت هذه القيم لا تمتد بجذورها في البنية الاجتماعية للبلد المقصود بالبناء أو إعادة البناء، وهنا يتم طرح الحل الطويل الأمد الذي يحتاج إلى سنوات طويلة لإنجازه المتمثل بنشر هذه القيم عن طريق التربية والتعليم ووسائل الثقافة والإعلام المتنوعة.

ولكن تبقى عملية بناء المؤسسات الإدارية أو إصلاحها هي المهمة المتقدمة لعملية الازدهار والنمو الاقتصادي والسياسي، ففي الدول الضعيفة تمتاز المؤسسات الإدارية بمستوى منخفض من الأداء والكثير من التعقيد، مما يعيق خطوات التنمية والاستثمار وتقديم الخدمات، فعلى سبيل المثال إن المدة الزمنية المطلوبة للحصول على إجازة تأسيس شركة في أي دولة من الدول المتقدمة لا تتجاوز الأيام القليلة، فإن هذه العملية في بعض الدول الضعيفة تتطلب شهورا من الدوران على مفاصل إدارية تمتد أذرعها في كل الاتجاهات.

إن الدولة هي الكيان الذي له الحق وحده في امتلاك واستخدام وسائل الفرض والإكراه، وهذا يتطلب مؤسسات قادرة على تنفيذ إرادة الدولة ومصالحها العامة و يستدعي وجود منظومة قانونية متكاملة وقوة إجرائية فاعلة لفرض القانون والنظام، فقد تكون الدولة قد نظمت لوائح قانونية ودستورية لكنها عاجزة عن تحقيقها بالدرجة المطلوبة، وهنا تبدو الفروقات الهائلة بين دول تمتاز بقدرة قوتها وبنائها المؤسساتي المتكامل والمنسجم وبين دول لا تمتلك قوة مؤسسات فاعلة لتنفيذ قوانينها، مما يوفر لها الاستقرار والتقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي.